

السدود كآلية لتعزيز التنمية الزراعية في الجزائر-سد بني هارون ومحيطات السقي الكبرى بولاية ميلة نموذجا-

Dams as a mechanism to promote agricultural development in Algeria-- Beni- Haroun Dam and MEGA-PROJECT FOR WATERING in Mila as a Model –

تاريخ الاستلام : 2019/09/26 ؛ تاريخ القبول : 2020/09/07

ملخص

يسعى البحث إلى إبراز الدور الذي تلعبه السدود في الجزائر من تحقيق التنمية الزراعية وذلك بالتركيز على دور المجتمعات المائية في القيام على حاجيات الأفراد الفلاحية، وذلك للأهمية الكبيرة للمياه اليوم في ظل الجفاف وتذبذب سقوط الأمطار نظرا لتغير الفصول وظاهرة الاحتباس الحراري التي يشهدها العالم والتي نراها في تزايد ، حيث كانت دراستنا ميدانية شملت كل من سد بني هارون بولاية ميلة كأكبر سد في الجزائر وكذلك مديرية الموارد المائية (من خلال مصلحة الفلاحة والري)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بجانب المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطوير السدود والأحواض الهيدروغرافية في الجزائر يؤدي بالفعل إلى تحقيق تنمية زراعية ومستدامة وتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي كما كانت تجربة ولاية ميلة من خلال الأراضي المسقية. وأوصت الدراسة بتوصيات أبرزها وجوب الاهتمام أكبر بالسدود وتشبيدها حيث لا يتعدى عدد السدود المستغلة في الشرق الجزائري 32 سد، وكذلك الاهتمام بالزراعة للأراضي الزراعية والصالحة للزراعة الغير مستغلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، السدود، التنمية الزراعية.

أحمد دعاس

كلية العلوم السياسية، جامعة
صالح بوبنيدر قسنطينة 3،
الجزائر.

Abstract

The study seeks to explain the role played by dams in Algeria to achieve agricultural development by focusing on the role played by water catchments, hydrographic basins to meet the needs of agricultural individuals, that the great importance of water today Due to droughts and precipitation due to the changing seasons and the phenomenon of global warming The study is based on the descriptive approach. The study was conducted by the Beni Haroun Dam in Mila In addition to the analytical approach, the study reached a group of results : the development of dams and hydrographic basins in Algeria is already leading to sustainable agricultural development and achieved self-sufficiency as the experience of Mila through the irrigation lands. construction, where the number of dams exploited in the east of Algeria is 32 dams, as well as more attention to agriculture due and suitable for agriculture not also exploited.

Keywords: development, sustainable development, dams, agricultural development.

Résumé

L'étude cherche le rôle joué par le développement de barrages en Algérie dans la réalisation du développement agricole en mettant l'accent sur le rôle joué par les captages d'eau, les bassins hydrographiques pour répondre aux besoins des agriculteurs. l'eau d'aujourd'hui En raison des sécheresses et des précipitations dues au changement de saison et au phénomène de réchauffement de la planète L'étude est basée sur l'approche descriptive. L'étude a été menée par le barrage de Beni Haroun à Mila, l'étude a abouti à un ensemble de résultats. Le plus important de ceux-ci est que le développement de barrages et de bassins hydrographiques en Algérie conduit déjà à un développement agricole durable et à l'autosuffisance comme l'expérience de Mila à travers les terres irriguées. L'étude a recommandé notamment la nécessité d'accorder plus d'attention aux barrages et à la construction, ainsi qu'une plus grande attention portée à l'agriculture .

Mots clés: développement, développement durable, barrages, développement agricole.

* Corresponding author, e-mail: ahmeddaas3@gmail.com

1. مقدمة:

تؤدي السدود اليوم في جميع دول العالم دورا رئيسيا في توفير المياه الصالحة للشرب والحفاظ على مياه الأمطار من الضياع، لكن بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تلعبها السدود في توفير مياه الشرب إلا أن الأهمية التي لا تقل أهمية عن تلك هي توفير مياه السقي، حيث تعمل السدود اليوم على توفير المياه اللازمة لأغراض الري، حيث إنها أحد العوامل الأساسية لازدهار الحياة الزراعية في البلاد التي تعتمد على الزراعة في اقتصادياتها وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول التي تتوفر على أراضي زراعية خصبة مستغلة وغير مستغلة قد عملت ومنذ مدة على تشييد السدود وحفر الآبار لتوفير المياه الصالحة للري، ويعتبر سد بني هارون من أضخم السدود التي شيّدت في الجزائر والذي انطلق في الخدمة فعليا سنة 2007م، حيث يعتبر سد بني هارون بولاية ميلة أكبر سد في الجزائر بقدرة استيعابية تصل إلى 01 مليار متر مكعب، حيث عمل السد طول هذه الفترة على تطوير المجال الفلاحي عموما والزراعة خصوصا، من خلال ربط الأراضي الزراعية بمختلف البلديات والدوائر بمياه السد.

1.1. إشكالية البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في إلقاء الضوء على أهمية السدود وبالخصوص سد بني هارون كدراسة ميدانية في تحقيق تنمية زراعية. ومن هنا تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية:

كيف ساهمت تجربة سد بني هارون بولاية ميلة من خلال مشروع محيطات السقي الكبرى في تحقيق تنمية زراعية؟

وللإجابة على هذه إشكالية هذه الورقة البحثية تم تبني فرضية الدراسة التالية:
- كلما كانت هنالك ترشيد استغلال مياه السدود وتوزيعها كلما كانت هنالك تنمية زراعية حقيقية.

2.1. أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث في الدور الذي تلعبه السدود بشكل عام في الجزائر في تدعيم مسار التنمية المستدامة من خلال التطرق لتجربة سد بني هارون في ولاية ميلة وتحقيقه لتنمية زراعية

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى إلقاء الضوء على السدود وموضوع التنمية والعلاقة بينهما، كذلك التطرق إلى المفهومين من حيث التعريف والأهمية وآليات التطبيق والدور الذي تلعبه السدود في الجزائر في تحقيق تنمية زراعية، كما يهدف البحث إلى توفير مصدر معلومات عن السدود وبالتحديد عن سد بني هارون كأكبر سد في الجزائر والأدوار التي يقوم بها في مجال التنمية ليستفيد منه الباحثون في هذا المجال نظرا لقلّة المراجع المتعلقة بسد بني هارون باللغة العربية.

4.1. هيكل الدراسة

لإتمام الدراسة تم التطرق للنقاط التالية:

- التنمية ومفهومها؛
- التنمية الزراعية والمستدامة؛
- أبعاد التنمية المستدامة؛
- سد بني هارون؛
- دور سد بني هارون في إنجاز مشروع محيطات السقي الكبرى .

2. التنمية:

لقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن ،حيث اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية ،وأرجع العديد منهم ضبط مفهومها وفق المقاربة الكمية (التي تقاس وفق معطى كمي سواء كان الأجر الفردي أو نسبة الدخل الخام)، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول، وقد كانت المؤشرات الاقتصادية تستخدم في مألوف العادة، لتحديد أهداف التنمية وتقييم مدى التقدم المحرز. وكانت زيادة الدخل الفردي على وجه التخصيص تعتبر سابقا الهدف الرئيسي للتنمية، غير أن هذه المقاربة الكمية لوحدها غير كافية لتفسير الظاهرة تفسيريا كاملا يلم بجميع جوانب الظاهرة المدروسة. فهناك عدد من الدول تتعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه ،مما يفرز الفقر والبطالة كمثل على ذلك البرازيل، فقد عامل الاقتصاديون موضوع التنمية في الماضي عل أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع. وبالتالي فإن المقاربة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية والدراسات الكمية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجمال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا. (تقرير الأمم المتحدة، 2001، ص07)

3. التنمية المستدامة:

تطور الحديث بعد التنمية إلى مفهوم آخر أشمل من التنمية ذات البعد الاقتصادي ألى وهي التنمية المستدامة وليس التنمية الأنية فقط ،حيث ظهرت فكرة التنمية المستدامة بين عام (1972 و عام 2002) ،حيث أنذاك كانت قد استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ،حيث عقد المؤتمر الأول في ستوكهولم (السويد) عام "1972" تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام "1992" ،تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، و الثالث إنعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر "2002" تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة. في عام "1972" أصدر نادي روما تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ،وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ،وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ،المراعي ،الغابات ،السدود ،مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن ،حقول النفط والغاز الطبيعي ،طبقات الفحم) يهدد المستقبل. فأصبحت التنمية المستدامة تعني : " التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم ". (فروحات ،2010، ص126)

1.3. أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية أبعاد كثيرة بالإضافة للبعد التكنولوجي هنالك ثلاثة أبعاد رئيسية كما هو

موضح في الجدول التالي وهي : (العاب، 2011، 2010، ص 25)

البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي
النظم الايكولوجية	المساواة في التوزيع	النمو الاقتصادي المستديم
الطاقة	الحراك الاجتماعي	كفاءة رأس المال
التنوع البيولوجي	المشاركة الشعبية	إشباع الحاجات الأساسية
الإنتاجية البيولوجية	التنوع الثقافي	العدالة الاقتصادية
القدرة على التكيف	استدامة المؤسسات	

4. الدراسة الميدانية : شملت الدراسة الميدانية التي قمنا بها لإيضاح التجربة الخاصة بسد بني هارون في مجال تحقيق التنمية الزراعية، شملت كل من سد بني هارون وولاية ميلة ومديرية الموارد المائية (مصلحة الفلاحة الري)، لدراسة تجربة محيطات السقي الكبرى.

1.4. التعريف بولاية ميلة :

ولاية ميلة تقع شمال شرق الجزائر، تبلغ مساحتها 45 , 3480 كم² بتعداد سكاني قَدَّر سنة 2015 بـ (950860 نسمة)، حيث بلغت نسبة الكثافة السكانية 220 نسمة/كم² في نفس السنة، تبعد مقر الولاية بمسافة 50 كلم عن قسنطينة و 100 كلم عن جيجل و 450 كلم عن الجزائر العاصمة ، وهي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى تغطي الغابات بها مساحة لا تقل عن 33670 هكتار .

كما تحد ولاية ميلة الولايات التالية :

يحدّها من الشمال ولاية جيجل ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة، من الغرب ولاية سطيف ومن الشرق ولاية قسنطينة، من الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي ومن الجنوب ولايتي باتنة وخنشلة وبسكرة . (خيزاوي، 2019، ص333)

حيث تعد ولاية ميلة (1) أول مدينة جزائرية بدخلها الإسلام حيث أن بها أقدم مسجد بالجزائر وكذلك هو ثاني أكبر و أقدم مسجد بالمغرب العربي الكبير بعد "مسجد القيروان بتونس" و قد قام ببنائه التابعي أبو المهاجر دينار سنة 59 هـ و هو «مسجد سيدي غانم» كما أن المدينة عريقة جدا بحضارتها وتراثها الثقافي الحضاري وكذلك تعاقب مختلف الحضارات القديمة عليها، كما تشتهر المدينة بسد بني هارون الذي يعتبر أكبر سد في الجزائر وثاني أكبر سد في إفريقيا بعد سد أسوان بمصر. (قطاف، 2017، ص495)

السدود كآلية لتعزيز التنمية الزراعية في الجزائر-سد بني هارون ومحيطات السقي الكبرى بولاية
ميلة نموذجاً-

والشكل رقم (01) التالي يوضح مختلف الحدود مع الولايات المجاورة :



المصدر : موقع مديرية التجارة لولاية ميلة

<http://www.dcwmla.dz/images/wilaya/gmap.jpg>

2.4. التنظيم الإداري :

تتربع ميلة على 13 دائرة و 32 بلدية، وهي موضحة في الجدول التالي:

الرقم	الدائرة	البلديات التابعة لها
1.	ميلة	ميلة- عين النتين- سيدي خليفة.
2.	شلغوم العيد	شلغوم العيد- عين الملوك- وادي العثمانية.
3.	دائرة فرجيوة	فرجيوة- يحي بن قشة
4.	دائرة القرارم قوقة	القرارم قوقة – حمالة
5.	دائرة وادي النجاء	وادي النجاء – احمد ارشدي – زغاية
6.	دائرة الرواشد	الرواشد – تيرقنت
7.	دائرة ترعى باينان	ترعى باينان – عميرة آراس – تسالة لمطاعي.
8.	دائرة تسدان حدادة	تسدان حدادة – مينار زرزة.
9.	دائرة عين البيضاء حريش	عين البيضاء احريش – العياضي بارباس.
10.	دائرة سيدي مروان	سيدي مروان – الشيقارة.

11.	دائرة التلاغمة	التلاغمة - وادي سقان - المشيرة.
12.	دائرة بوحاتم	بوحاتم - دارجي بوصول.
13.	دائرة تاجنانت	تاجنانت - بن يحي عبد الرحمان - أولاد خلوف.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق إدارية متحصل عليها من مقر ولاية ميلة والشكل رقم (02) التالي يوضح التقسيم الجغرافي ومنطقة سد بني هارون بولاية ميلة



المصدر: هجيرة تمليكشت، مدينة ميله في العصر الوسيط من خلال الشواهد الأثرية، مجلة الدراسات الأثرية [Revue d'études archéologiques](#)، المجلد9، العدد1، 2011، ص. 61.

3.4. الأوساط الطبيعية لولاية ميله: (دباش، 2017، ص33)

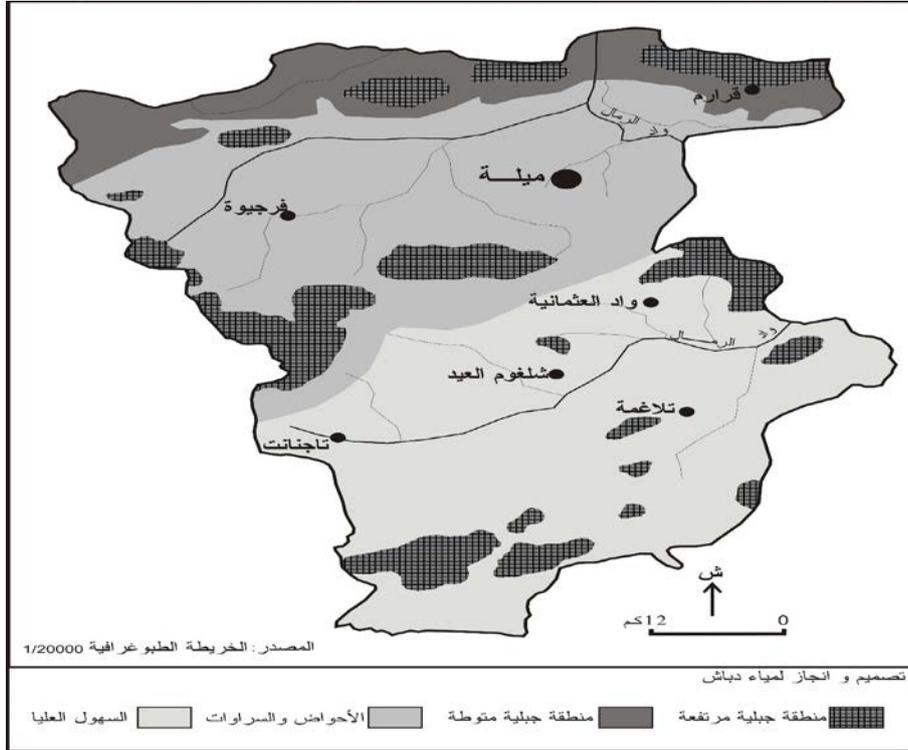
يتميز المجال الطبيعي لولاية ميله بالتنوع بسبب موقعها الانتقالي بين منطقتين فيزيائيتين مختلفتين، المنطقة الجبلية للأطلس التلي في الشمال، ومنطقة السهول العليا في الجنوب، وتضم ثلاث أوساط طبيعية: الوسط الجبلي في الجهة الشمالية للولاية، والوسط السهلي في الجهة الشرقية، ووسط الأحواض في الجهة الوسطى (كما هو موضح في الشكل رقم 03)، حيث تغطي المنطقة الجبلية الجزء الشمالي للولاية وتعد الأكثر تضرسا وارتفاعا، وتضم سبع بلديات (حمالة، شبقارة، ترعى باينان، عميرة اراس، تسالة لمطاعي، تسادان حدادة، مينار زارزة)، تمتد هذه المنطقة على مساحة أكثر من 500 كم² أي ما يعادل 14% من المساحة الإجمالية للولاية، وتضم أكثر من 130 ألف نسمة سنة 2012، أي 16% من إجمالي سكان الولاية. تساهم هذه المنطقة المحدودة زراعيًا بنسبة ضعيفة في منتج الولاية الزراعي، وذلك لتميزها بالارتفاع وشدة الانحدارات. في حين تشكل منطقة الأحواض والتلال المنطقة الوسطى للولاية، وهي أهم منطقة من حيث المساحة والسكان. تمتد هذه المنطقة على مساحة تقدر بأكثر من 1200 كم²، أي ما يعادل 35% من المساحة الإجمالية للولاية، وتضم ستة عشرة بلدية (ميلة، فرجيو، يحي بني قشة، عين البيضاء حريش، العياضي برباس، بوحاتم، دراجي بوصول، رواشد، تبيرقنت، واد النجاء، الزغاية، احمد راشدي، عين التين، سيدي خليفة، قرارم قوقة، سيدي مروان)، وتضم حوالي 380 ألف نسمة سنة 2012، أي ما يقارب نصف سكان الولاية (47%). تتميز منطقة الأحواض والتلال بأجود الأراضي الزراعية ذات التربة الفيضية، مما ساعدها على تنوع إنتاجها الزراعي، حيث تمثل البقول الجافة أكثر من 55%، وتمثل الحبوب أكثر من 35%، في حين تمثل الأشجار المثمرة أكثر من 54%. ويتميز المجال الذي ينتمي إلى منطقة السهول العليا الشرقية بانبساط طبوغرافي، ويمتد على مساحة تتعدى 1700 كم² من المساحة الإجمالية للولاية أي ما يعادل أكثر من 50%، وتضم أكثر من 310 ألف نسمة سنة 2012 أي ما يعادل 37% من إجمالي سكان الولاية، موزعين على تسع بلديات (شلغوم العيد، وادي العثمانية، عين ملوك، تاجنانت، أولاد خلوف، بن يحي عبد الرحمان،

تلاغمة، المشيرة، واد سقان)، كما تتميز منطقة السهول العليا بتربة كلسية خفيفة وبموارد مائية جوفية معتبرة، وهذا ما جعلها تستحوذ على 65% من إنتاج الخضروات و 56% من إنتاج الحبوب في الولاية.

تنوع الأوساط الطبيعية يعني تنوع المؤهلات والموارد الطبيعية، خاصة الفلاحية، بدليل أن كل المؤشرات تدل على أن ولاية ميله، ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، حيث وفرة وتنوع منتجاتها الزراعية وما سوق شلغوم العيد للخضر والفواكه، وهو أكبر

سوق على مستوى الشرق الجزائري، إلا دليل على مكانة الولاية الزراعية ومن جانب آخر، تضم ولاية ميلة أكبر سد في الجزائر (سد بني هارون، حوالي 900 مليون م³)، يستفيد من مياهه أكثر من 4 مليون نسمة (أفاق) 2030 وسقي حوالي 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، في خمس ولايات (ميله، قسنطينة، خنشلة، باتنة وأم البواقي).

الشكل رقم (03) أهم المجالات الطبيعية الكبرى لولاية ميله :



المصدر: لمياء دباش، البعد المجالي للتنمية المحلية في ولاية ميله بين البرامج القطاعية والديناميكية الاقتصادية الجديدة، مجلة العلوم والتكنولوجيا "Sciences & technologie. D, Sciences de la terre"، المجلد0، العدد 45، 2017، ص. 34.

5. التعريف بسد بني هارون :

يعتبر سد بني هارون أكبر سد في الجزائر بطاقة تخزينية تقدر بـ (1 مليار م³)، كما يوضح الشكل رقم... ويضمن تزويدا بالمياه يقدر بـ 425 مليون متر مكعب في السنة، وهو ذو أهمية اقتصادية كبيرة للمنطقة الشرقية بأكملها، أين استغرق إنجازه حوالي 20 سنة، ويمثل هذا السد الحلقة الأساسية لمشروع التحويل الكبير الذي يعد نقطة وصل لإيصال 310 ملايين متر مكعب سنويا أي 150 لترا لكل مواطن يوميا على أدنى تقدير للمناطق المجاورة لولاية ميله، حيث يتواجد سد بني هارون في منطقة بني هارون ، هذه الأخيرة تقع ببلدية حمالة دائرة القرام قوقة ولاية ميله، يحدها شمالا بمدينة سيدي معروف، ولاية جيجل جنوبا، بلدية القرام قوقة شرقا مشته بني هارون، وغربا بلدية شيقارة، تقدر مساحتها 1000 هكتار، وهي تابعة ملكيا للدولة وتتميز سياحيا بموقعه الاستراتيجي الهام، ووجودها على الطريق الوطني رقم 27 الرابط بين ولاية قسنطينة وولاية جيجل مرورا بميلة، إلى جانب جسر واد الذيب

فوق سد بني هارون في أقصى شمال ولاية ميلية ببلدية حمالة دائرة القرارم قوقة،
وقربيا من أهم موانئ الجزائر ميناء جنجن بولاية جيجل، واحتوائها على الأثار
الرومانية التي لازالت غير معروفة حتى الآن وكذلك توفرها على أحد أهم المنابع
الحموية بولاية ميلية وهو المنبع الحموي بني هارون.
فيبعد بذلك سد بني هارون عن مقر الولاية 15 كلم، يقع سد بني هارون على بعد
500 كيلومتر شرق الجزائر العاصمة، هذا الموقع الخلاب يحتوي على أكبر سد في
الجزائر، تغطي مياهه مساحة كبيرة من الشرق الجزائري، تقدر مساحته الحوض ككل
ب 6595 هكتار ومساحة السد ب 1392 هكتار، 50 % قرارم قوقة، 25% سيدي
مروان، 10% شيقارة، 5% زغاية، 5% بينان، 5% آ راس، نوعية السد مبني
بالخرسانة المدققة، حيث يعتبر من أكبر مشاريع قطاع الري في الجزائر وأكثرها
أهمية، إضافة إلى استغلاله في المجال السياحي نظرا لإحاطته بالعديد من المواقع
السياحية وقد تدشينه فعليا سنة 2007. (Remini , Toumi . 2002 , p250)
الشكل رقم (04)-سد بني هارون-



المصدر : صور مباشرة من موقع سد بني هارون

6. تجربة محيطات السقي الكبرى بولاية ميلية MEGA- FOR WATERING PROJECT :

تمت الدراسة بمديرية الموارد المائية لولاية ميلية، من خلال مقابلة أجريت مع السيد
بن الشيخ الحسن زاكي رئيس مصلحة الفلاحة والري بمديرية الموارد المائية ولاية
ميلة. حيث وجهنا له أسئلة خاصة بدور سد بني هارون في تحقيق الأمن الزراعي
وتحقيق تنمية مستدامة :

حيث كانت الإجابة بأن سد بني هارون عمل منذ انطلاقه في تزويد مياه الشرب
والسقي للولاية (ولاية ميلية) بدوائرها وكذلك الولايات المجاورة الأمر الذي أدى
إلى إنعاش العديد من القطاعات منها الأراضي الزراعية والفلاحة على اختلافها،

حيث عمل سد بني هارون على تزويد أكثر من 44 ألف هكتار من الأراضي الزراعية بمياه السقي فيما يعرف بمشروع محيطات السقي الكبرى والذي انطلقت العملية فيه ابتداءً من 2018 رغم أن أشغال ربط محيطات السقي الكبرى انطلقت الأشغال بها ابتداءً من سنة 2008، أين حثت هذه العملية بعد 10 سنوات العديد من النتائج الإيجابية وهي كالتالي :

- هنالك أكثر من 44 ألف هكتار من الأراضي الزراعية تسقى من مياه السد ابتداءً من 2018

- توجد لدينا 04 أربعة محيطات كبرى للسقي وهي :

* محيط الشمرة (عين توتة) باتنة

* محيط أم البواقي بأولاد حملة

* محيط (الرميلة) بخنشلة

* محيط ولاية ميلة المتمثل في محيط (تلاغمة) والمقدرة مساحته بـ : 4,447 هكتار مقسمة إلى 03 ثلاثة قطاعات كالتالي :

- قطاع الجهة الشمالية وفيه 1142 هكتار ويخص كل من بلدية وادي العثمانية وواد سقان.

- قطاع وسط يخص كل من بلدية التلاغمة وفيه 1738 هكتار.

- القطاع الغربي يخص بلدية المشيرة وتحتوي على 1567 هكتار.

- يعتمد نظام السقي للمحيطات الكبرى هنا على طريقة تقنية تسمى (الرش المحوري) بالنسبة (للحبوب بكل أصنافها).

- أيضا تعتمد على نظام السقي (بالتقطير) - Le système d'irrigation goutte-goutte الخاصة (بالأشجار والبقوليات الجافة). والذي يساهم في الحفاظ أكثر على المياه من الضياع أي يعمل على ترشيد المياه أثناء عملية السقي.

حيث تمتاز محيطات السقي الكبرى التي تزود كلها من سد بني هارون بالعديد من المغروسات على غرار (القمح) بأنواعه اللين والصلب، بالإضافة الى البقوليات، الثوم (الذي حققت ولاية ميلة اكتفاء ذاتي محلي و لكل القطر الوطني من مادة الثوم بنسبة 56% أين احتلت على مر سنوات المرتبة الأولى في إنتاج مادة الثوم)، البصل، البطاطا، كذلك الأشجار المثمرة، الزيتون، تفاح وغيرها من الأشجار.

- مشروع **MEGA-PROJECT FOR WATERING** لسقي المحيطات الكبرى والذي ينطلق من سد بني هارون، حيث يعتمد نظام السقي لدينا على طريقتين :

1- طريقة السقي الانسيابية بدون قوة ضاغطة، حيث ينساب الماء مباشرة من المنبع الى المصب دون قوة ضاغطة كون المناطق الخاصة بالمنبع أعلى من منطقة المصب.

2- الطريقة الثانية وهي تتم عن طريق الضخ انطلاقا من محطة (ضخ واد سقان بولاية ميلة) وهي تخص المناطق الوسطى والغربية التي تحتاج لقوة ضاغطة كبرى.

مشروع المحيطات الكبرى للسقي الفريد من نوعه في الجزائر لسقي بنسبة إجمالية تقدر بـ أكثر من 44,07 ألف هكتار ابتداءً من 2019م (أي هذه السنة).

دخل مشروع سقي المحيطات الكبرى على مراحل أين بدأت عملية الربط في سنة 2009 والانطلاق في التزويد بمياه السقي ابتداءً من سنة 2018، أين دخلت 4000 هكتار على مراحل من 2018 حتى يومنا هذا أي 2019.

- كانت المرحلة الأولى تخص المنطقة الشمالية أي محيطات كل من (وادي العثمانية وواد سقان) ابتداءً من 25 مارس 2018 بـ 184 هكتار.

- أيضا القطاع الوسط (محيط تلاغمة) انطلقا من 25 أبريل 2018 بـ 164 هكتار.
- القطاع الغربي (محيط المشيرة) انطلقا من 31 جويلية لكن ليس له نسبة محددة
يمكن قياسها لأنه (كان في مرحلة تجربة فقط) وكذلك لا توجد به مغروسات.
- أما المحيطات ستدخل بكل طاقتها ابتداء من هذه السنة أي 2019.
هل ترى بأن هذه العملية تحقق الأمن الزراعي فقط أم أنها تحقق تنمية شاملة في
المنطقة؟

- بالعكس هذه العملية الخاصة بمحيطات السقي الكبرى تحقق تنمية شاملة ومستدامة
للأجيال اللاحقة كونها ثروة لا تنضب، ومن بين النتائج الإيجابية التي تحققت لدينا
عدة أبعاد لهذه العملية التنموية منها :

1- البعد الاجتماعي : المحيط الخاص بالسقي إذا دخل بطاقته القصوى سوف يقوم
أول شيء بتحقيق الكفاية في مجال سقي كل المحاصيل الزراعية مما سيولد رضا
للفلاحين ودعم لهم لمواصلة نشاطهم وتطويره، ناهيك عن توفيره لأكثر من (15
ألف منصب شغل) دائم وغير دائم ، فيخفف من حدة البطالة التي بدورها تؤدي الى
تقليص بعض المشاكل الاجتماعية والأفات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة
بظاهرة البطالة والفراغ.

2- البعد الاقتصادي : كذلك يدخل في قضية تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي ثم الوطني
لأن الاكتفاء الذاتي في مادة الثوم مثلا كانت محليا بنسبة (100 % أين كانت ما نسبته
56% بالمئة اكتفاء ذاتي على المستوى الوطني).

3- البعد البيئي : حيث يعطي توازن بيئي لأن هذا المحيط فيه عملية غرس الأشجار
التي قد تبلغ أكثر من (11 ألف شجرة) التي تعتبر (كواسر للرياح) وتعطي أيضا
اعتدال في الجو ودرجة الرطوبة ويحدد القطع الأرضية للمستثمر الفلاحي.
كما أنه وبعد الانطلاق بالقدرة الكاملة لمحيطات السقي سوف تكون هنالك عملية
توسعة أيضا لمحيطات السقي لمناطق أخرى لاحقا مثل مناطق تاجنانت وولاد
خلوف وفي المشيرة بحوالي 2000 هكتار وهذا بعد سنة (2020م).

فهذه جل النتائج الإيجابية الخاصة بحوكمة المياه الخاصة بسد بني هارون والتي
عملت من خلالها السلطات على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، حيث الملاحظ يرى
أنه ولاية ميلة مثلا كانت قبل (1999م) تتوفر على ما لا يزيد عن (7000 هكتار)
من الأراضي المسقية، لكن اليوم ولاية ميلة تتوفر على أكثر من (15 ألف هكتار)
من محيطات مسقية وهذا خارج محيط السقي السابق ذكره. أي خارج (44 ألف
هكتار)

4- البعد الثقافي والجمعي : من خلال نشاط العديد من الجمعيات مثل جمعية
السقائين وتنمية البعد البيئي الذي يدعوا إلى الحفاظ على الثروة الزراعية والبيئة
الخضراء.

7. الخاتمة:

1.7. النتائج:

- من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى جملة من النتائج، من أهمها:
- التنمية عملية متكاملة الأبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية وحتى
تكنولوجية؛
 - للتنمية الزراعية دور في تعزيز التنمية الاقتصادية؛
 - للسود دور كبير في تحقيق تنمية زراعية وفلاحية؛
 - لسد بني هارون دور كبير جدا في تحقيق التنمية الزراعية والفلاحية في ولاية
ميلة والولايات المستفيدة الأخرى؛

- - محيطات السقي الكبرى لسقي أكثر من 40 ألف هكتار من الأراضي تعتبر تجربة رائدة في الجزائر يمكن الاستفادة منها.
 - تمكنت ولاية ميله من خلال تجربة سد بني هارون من تحقيق اكتفاء ذاتي في العديد من المنتجات الزراعية على غرار البصل والثوم ومادة البطاطا.
- 2.7. التوصيات:**

- من خلال هذه الورقة البحثية يمكن وضع بعض الاقتراحات:
- ضرورة أن يولي القائمون على رأس الحكومة بالاهتمام أكثر بالسود والمستجمعات المائية في الجزائر؛
- تطوير الأنظمة والتشريعات بتدعيم الفلاحين بالوسائل اللازمة من أجل تحقيق تنمية ذات بعد اقتصادي؛
- ضرورة الاهتمام أكثر بالتنمية المستدامة وإيلاء الأهمية للثروة النباتية والجانب الفلاحي أكثر؛
- - ضرورة الاهتمام بالأرياف أكثر وتدعيم الفلاحين، بدل تشجيعهم على النزوح الريفي.
- - ضرورة تطوير تجربة محيطات السقي الكبرى ومحاولة تعميمها مستقبلا.

قائمة المراجع :

أولا : المراجع العربية

- 1- العايب عبد الرحمن.(2010-2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه. جامعة فرحات عباس -سطيف،-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 2- تقرير الأمم المتحدة ، 13 سبتمبر 2001م، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج ، (،نيويورك، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا).
- 3- تملكشت هجيرة. (2011). مدينة ميله في العصر الوسيط من خلال الشواهد الأثرية، مجلة الدراسات الأثرية [Revue d'études archéologiques](#)، المجلد9، العدد1.
- 4- حدة فروحات، 2010/2009، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 7.
- 5- خزاوي عبد الكريم. (2019). عمارة المسكن التقليدي بقصبة ميله بالشرق الجزائري، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 04، العدد.01
- 6- دباش لمياء.(2017). البعد المجالي للتنمية المحلية في ولاية ميله بين البرامج القطاعية والديناميكية الاقتصادية الجديدة، مجلة العلوم والتكنولوجيا "Sciences & technologie. D, Sciences de la terre"، المجلد0، العدد 45.
- 7- عقبة قطاف، فيروز قطاف. (2017). دور التسويق السياحي في الترويج لولاية ميله كمنطقة جذب سياحي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05.

ثانيا المراجع الأجنبية :

1- Remini . B. Toumi A, LE RESERVOIR DE BENI HAROUN
(ALGERIE) EST-IL MENACE PAR L'ENVASEMENT ,
Larhyss Journal, 2002,(p.250)

ثالثا: المواقع الالكترونية

<http://www.dcwila.dz/index.php/component/content/category/images/ida3a/jawda/>

هامش:

(1)- عقبة قطاف، فيروز قطاف، دور التسويق السياحي في الترويج لولاية ميله
كمناطقه جذب سياحي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان
2017، ص. 495.